

أولاً: بداية عمل اللجنة

بدأت اللجنة في بداية شهر جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ تقريباً، وذلك بإجتماع كل من: أبي خباب المصري، وأبي سليمان الشامي، مع الشيخ أبي محمد العراقي - حفظه الله - يوضح فيها عمل اللجنة وسبب انعقادها، وتلخص الأمر في عدة نقاط:

- عدم معرفة ولاية الأمر بـ "الشرعيين" في الدولة، والذين تم تقليدهم مناصب شرعية، على أساس حسن الظن العلم بهم، مما أصاب في بعضه، وأخطأ في كثير منه، وأسبب بذلك كثير من المخالفات التي لا ترضى بها الدولة إليها دون معرفتها ولا دراية منها.

- طرح الأمور المشككة التي تجاذبها "شرعيو" الدولة، والتي تسببت في كثير من الفتن والنزاعات بينهم، والاتفاق عليها من خلال أسئلة وضعت، وتمت الإجابة عليها من قبل أبي خباب المصري وأبي سليمان الشامي، وذلك ليتم التوافق قبل العمل على الأصول، والاتفاق على ما اختلفت فيه الآراء، أو البت من قبل ولاية الأمر فيها.
- يبدأ عمل اللجنة بمقابلة "الشرعيين" في الدولة، والتعرف عليهم، من خلال ذكر سيرتهم ونفوسهم وعملهم في الدولة، وطرح المسائل المتداولة والمشككة بين الإخوة الشرعيين، ثم كتابة تقرير بعد الجلسة، ويشتمل على:
 - أ- رخصة الأخ في طلبه للعلم.
 - ب- نظيره للدولة الإسلامية، وعمله فيها.
 - ج- رأيه في المسائل المطروحة عليه وقوله فيها.
 - د- تقييم عام للأخ، مع توصيات بشأنه.
- تكون الأولوية في اللقاء بالشرعيين، لمن أثرت عنه مقالة مخالفة، أو أثرت حوله بعض الشبهات المنهجية، أو الشذوذ العلمي.

ثانياً: التحولات العامة والتوجهات في عمل اللجنة

- كانت بداية العمل على الجلوس مع الشرعيين عموماً، وتقييمهم مع رفع التوصيات بهم، ليؤلى كل منهم المكان المناسب، ويقرب من هو أهل لولاية الأمر وكانت أولى الجلسات مع الأخ/ أبو عبد الرحمن المدني الداعستاني (أحمد مديسكي) يوم الأحد (١٢/٥/١٤٣٧ هـ).
- ثم ظهرت في بداية الأيام من العمل ظاهرة "الغلاة الجدد"، كانت تشبه إلى حد كبير (على حد قول المسؤولين الشرعيين في الدولة وقتها كآبي بكر القضايني وغيره)، ظاهرة الغلو التي ظهرت بعد إعلان الخلافة^١، إلا أنها (بشكل أقوى من خلال التلقي)^٢.
- فبدأت الجلسات بعد ذلك مع هؤلاء المتهمين بالغلو، وكانت أولاً مع الأخ/ أبو سعد العتيبي، يوم الخميس (١٦/٥/١٤٣٧ هـ)، لتتبعها جلسات أخرى مع غيره ممن كانوا معه على قوله، بعد وصول بعض الرسائل منهم أنفسهم، أو بعض التقارير المقدمة عنهم من قبل الشرعيين المسؤولين، أو من الأمنيين.
- إلا أنه ومن خلال هذه الجلسات، تبين لنا أن الظاهرة الأقوى بين شرعيي الدولة هي الإرجاء، وهي سبب ظهور هذه الظاهرة الجديدة "الغلاة الجدد" كرثة فعل عما يقال ويُفتى به في دولة الخلافة.

^١ - مرفق رقم (١) الأسئلة والأجوبة.

^٢ - جماعة أبي جعفر المطاط، ورفقه.

^٣ - كلام أبي بكر القضايني في أولى جلسات اللجنة معه يوم الإثنين (١٣/٥/١٤٣٧ هـ).

وتمثل ذلك في بعض الفتاوى والمقالات المنسوبة إلى كبار شرعيي الدولة وممثليها الشرعيين، التي يصل بعضها إلى الكفر والتجهم والعياذ بالله، ونذكر أبرز الأمثلة على ذلك:

(١) تأصيل أبي بكر القحطاني للرد على "فتنة تكفير العاذر" بأسلوب خاطئ، ونسبته للدولة لمدة عام ونصف دون دراية المشايخ، رغم ما فيه من لوازم فاسدة، وأقوال باطلة، كادعاء أن الصحابة توقفوا فيمن عاد إلى عبادة الأوثان مع علمهم بأنهم عادوا إلى عبادتها، واشتراط التعريف للتكفير لمن لم يعتقد أن عبادة الأصنام شركاً أصلاً، وإدخال مسألة التكفير في "لوازم أصل الدين" وإنزالها منزلة المسائل الخفية من حيث إقامة الحجة، فيشترط لتكفير من توقف في تكفير المشركين إقامة الحجة وإزالة الشبهة وكشف اللبس، وغير ذلك من المسائل واللوازم.

(٢) فتوى لأحد أعضاء مكتب البحوث والدراسات (أبو المنذر الحربي) بجواز التحاكم للمحاكم الطاغوتية لاسترداد الحقوق، في رسالته (السؤالات البغدادية) والأطم منها هو تغافل باقي الشرعيين عنها وعدم الاهتمام بها، رغم تنبيههم عليها لمدة تزيد على أربعة أشهر، بل إنهم ما تحركوا إلا انزعاجاً من التشديد عليهم في الإنكار، وإخبارهم بإمكانية استتابة من قال أو رضي بذلك، فزفعت شكوى قوامها أربعة عشر صفحة، لم يتعرض فيها لأي مسألة من المسائل المنكرة على الشخص المعني (أبو المنذر الحربي)، رغم عظمها. (له في نفس الرسالة من الفتاوى المنكرة الكثير، كعدم تكفير المنتخبين في الرئاسة إن كان المرشح إسلامياً، ويأصل أن التحاكم ليس عبادة مطلقاً، وغيرها).

(٣) فتوى لأبي مسلم المصري بالمعهد العالي حول مسألة الاستشفاع بالأموات عند القبر، وأنها ليست بشرك أكبر، وإنما هي بدعة تفضي إلى الشرك، وانتشار هذه الفتوى، وتمييع هذه المسألة من قبل المسؤولين الشرعيين في الدولة، وإن كانوا يرون أنها شركاً أكبر، فإنهم يرون المسألة خلافية، لا يبدع فيها المخالف.

(٤) القول بأن مسألة تكفير الصحوات مسألة اجتهادية، ونسبة ذلك للدولة الإسلامية^١، ووجود من يتوقف في تكفير الصحوات ويفتي بذلك (وهو أبو فهر التونسي، وكان قاضياً بالشذادي، ثم شرعي ديوان الزكاة، ويرى أن لجبهة الجولاني ولأحرار الشام أصل الموالاة والمحبة عنده، ويرى أن الطواف بالقبر ليس بشرك في جميع أحواله، بل لا بد من التبيين منه ومن يقصد بهذه العبادة؟ لله أو لصاحب القبر، كما يرى أن الحكم بغير ما أنزل الله فسقاً أو ظلماً وليس بكفر ويعذر بالجهل في الشرك الأكبر، وغيرها مما استتيب منه، وتسبب في ترك بعض المقربين من المشايخ الدولة والخروج إلى ديار الكفر، وكان يعلم عنه هذا الحال الشرعيون المسؤولون في الدولة عنه وتعاملوا معه كمجتهد مخطئ والله المستعان).

(٥) إنزال التكفير منزلة "صفة الكمال"، وإقرار ذلك في رسالة (إمعان الناظر ببطلان تكفير العاذر)، لـ (أبي أنس الأسدي)، وإقرار الرسالة من أكثر الشرعيين المسؤولين في الدولة (كأبي بكر القحطاني، وأبي عبد الرحمن المدني، وأوس القاضي، وغيرهم)، بل تكليفه بمناصحة الغلاة في السجون بمقتضى تأصيله في هذه الرسالة، مما ثبت كثير من الغلاة على غلوهم وانتهى ببعضهم الأمر إلى القتل خروجاً، وزاد من الاحتقان عند كثير من جنود الدولة الموصوفين بـ "الغلاة الجدد"، والله المستعان.

١ مرفق رقم (٢) تقرير حول قضية الاستشفاع.

٢ قول أبي بكر القحطاني بشهادة الأستاذ زيد العراقي وأبي وليد السيناوي.

٦) وجود المخالفات المنهجية الجسيمة في معاهد الدولة الإسلامية، والتي تُخَرِّجُ الشرعيين والقضاة، (كمعهد الأوزاعي والذي يُدرّس فيه الطلاب مجموعةً من المجروحين منهجياً وأخلاقياً، فبين عاذر بالجهل في الشرك الأكبر، وبين تاجر للمخدرات والمواد الإباحية ومختلس، وبين عامي لا يفقه كثيراً مما نقول من المسائل العامة)، (والمعهد العالي [معهد عمر بن عبد العزيز] والذي صدرت منه جل الفتاوى التي أثارت الفتن والنزاعات [فتوى الاستشفاع وتعطيل الناقض الثالث وغيرها]).

٧) تبديع من يكفر المتوقف في تكفير بشار، وجعلها مسألة خفية لا بد فيها من إقامة الحجة على المتوقف وإزالة الشبهة عنه، وكتابة التقارير الأمنية عنهم، والتي وصلنا منها الشيء الكثير.

وغيرها الكثير، مما جعلنا نتوقف عندها، ونحول مسار الجلسات إلى وجهة أخرى بعد أن كتبنا تقريراً شاملاً على هذه الظاهرة وسببها (تقرير عام عن الغلو) شخصنا فيه حالة الغلو الحقيقية وقراننها ووصفنا الحالة الموجودة على الساحة، والأخطاء السابقة في التعامل معها، وطرق التعامل معها مستقبلاً (شرعياً، وإعلامياً، وقضائياً، وأمنياً)، والحلول المقترحة، وكان ذلك من خلال تشكيل لجنة تقوم على هذا الأمر، وتجتمع عند كل مرحلة من مراحل العمل لتشخيص الاتجاه الموجود ووضع الحلول والمقترحات.

- كانت هذه اللجنة تضم كلاً من:

١	أبي محمد العراقي	مشرف على اللجنة، وممثل عن ديوان الإعلام
٢	أبي مسلم المصري	ممثل عن ديوان القضاء والمظالم
٣	أبي بكر القحطاني	ممثلين عن اللجنة المفوضة
٤	أبي وليد السيناوي	
٥	أبي خباب المصري	ممثلين عن لجنة التقييم لطلبة العلم
٦	أبي سليمان الشامي	
٧	أبي رعد الدعجاني	ممثلين عن ديوان الأمن العام
٨	أوس الجزراوي	

ثالثاً: جرد عام مجدول لهذه الجلسات

م	الاسم	سبب الجلسة	الخلاصة والتوصيات	ملاحظات
١	أبو عبد الرحمن أدهستاتي (كتيبة القلاسية)	اتهامه بالتوقف في تكفير طماء الطواغيت كالغليمان والطريق	لم نلاحظ على الأخ مخالقات منهجية، ولا بأس بعمله كشرعي	يبدو أن سبب المشكلة هي خلاقات شخصية بينه وبين أبي جهاد
٢	أبو نبيل اللاتفي (ديوان الإعلام الفريق الرومي)	خروجه على إحدى القوات في بلاد الكفر قبل الهجرة والتلفظ بالفاظ محتملة الكفر	الأخ اعتبر أن ما بدر منه هو ردة ويؤوب إلى الله منها، وصاحب خلق عالي جداً	واضح أن اعتزافه كان عن ضغط نفسي لكثرة طرح هذه المسألة معه
٣	أبو سعد العتيبي (شرعي ديوان الركاز)	اتهامه بأنه رأس من رؤوس "الفلاة الجند" وتهمته لأبي بكر القحطاني بمسائل فيها كذب وفجور في الخصومة بطريقة غير شرعية	كثرت كثير من ملاحظاته على القحطاني والأسدي صحيحة من حيث الأصل، إلا ما دخل عليها من بعض المبالغات والفجور في الخصومة	كان أبو سعد من أول من ينبه على مسألة الإرجاء المنتشر في الدولة
٤	أبو أنس الأسدي (شرعي في ديوان الجند)	صله في حملة أبو إسماعيل كمنسق عام لها على مستوى الجمهورية، وثبراه منها في الجلسة عن مضغن وبعد جدال، وتنزله للتكفير منزلة "صفة الكمال" ومناصبته الفلاة على هذا الأساس	الرجل حديث عهد بمنهج وغير متقن لمسائل الكفر والإيمان، ويستفاد منه دحوراً وفي طوم الحديث والآلات عموماً، وصاحب سمع وطاعة	صاحب كتاب "إمعان التأمل" في بطلان تكفير العائر الذي أثار بلبلة في صفوف المجاهدين
٥	أبو العباس الحربي (عضو لجنة ديوان القضاء)	توقفه عن تكفير طماء الطواغيت كابن باز وابن عثيمين	بزر ذلك بأن ظله منهج الدولة فما أراد أن يخرج عنه، ولا بأس باستخدامه في القضاء	الرجل منصاع لكل ما تقول الدولة، وملتزم بأوامرها وفكراراتها تماماً

			فهو متقن في هذا الباب كما تحسبه	
٦	أبو حنيفة التولسي (قاضي ولاية حلب)	"تكفير العائر" على تأصيل الحارمي، واعتباره من قبل البعض من رؤوس "الفلاة الجند"، ورفع لشكري على القحطاني وتعليقاً على بعض المخالقات المنهجية	الرجل فجر في خصومته مع أبي بكر القحطاني وكذب عليه إلا أنه نبه على أشياء كانت لها أصل أيضاً، فقرر على الصواب ونبه على الخطأ	كان يطلب مناظرة مع القحطاني بحضور أمير المؤمنين
٧	أبو المنذر الحربي (عضو مكتب البحوث والدراسات)	قتراه بجزاز التحاكم للطاغوت لاسترداد الحقوق، وعدم تكفير المنتخبين في الرئاسة إن كان المرشح إسلامياً	الأخ بسيط جداً، وعنده خلط كبير بين مسألة الاستنصار ومسألة التحاكم، وغير متقن لهذه المسائل البتة	كان أبو المنذر شرعي تنظم القاعدة في كراتشي مدة عام وتيف تقريباً
٨	أبو عبد الله السيناري (كان أمير المكتب الشرعي للمعسكرات، ثم أوقف عن العمل)	منعه من الخطابة، وخصومته مع القحطاني، ونسبة اتهامه للإخوة ولعمد المقالات لهم على الملأ، وكثرة الجدل والكلام في المسائل الحساسة	الأخ صاحب منهج ولم يعب عليه مخالفة منهجية، إلا أنه لا يملك لسانه ويتكلم أمام أي أحد بما لا ينبغي أن يظهر	له مجهود كبير في الدعوة، وملكة جيدة في التكريس
٩	أبو يعقوب المقصمي الأردني (عضو مكتب البحوث والدراسات)	اطلاعه على فتوى تجوز التحاكم ونسبة إقراره عليها إليه، مع وجود بعض الفتاوى المخالفة لما تراه الدولة كالعملات الاستشهادية	الأخ معتد بنفسه شيئاً ما، وكان لا يفكر المتحاكمين إلى القوانين المشابهة لشرح الله أو القوانين "الشرعية" في المحاكم الطاغوتية كقوانين الأحوال الشخصية وغيرها، وتراجع عن فتواه بعدم جواز العملات الاستشهادية	هذه أساتيد في القراءات، ويستفاد منه في هذا الباب جيداً والله أعلم
١٠	أبو فهد التولسي (شرعي ديوان الزكاة)	عدم تكفيره نجبة الرنة وأحرار الشام، وقوله بالعدو بالجهل في الشراك الأكبر، وعدم كفر الحكم بغير ما أنزل الله في كل أحواله، وغيرها من الكفرات والضلالات	الرجل على منهج تنظيم القاعدة في كثير من المسائل، وبعض المسائل يتبرأ منها للتنظيم نفسه، وأقر يكامل هذه الأقوال بل فاجئنا بأكثر مما سمعنا عنه، ويصرح بأن هذه	استتيب من الرقة وألزم بالتراجع طناً في خطبة جمعة عن أقواله الفاسدة

١١	أبو همام الأثري (تركي البنعلي) (أمير مكتب البحوث والدراسات)	إقراره لفتوى أبي المنذر الحربي بتجويل التحاكم، وعدم تكفير المنتهيين، وقوله بأن الأصل في الناس الإسلام في دار الكفر الطارئ، وقوله أن تكفير الممتنعين عن الزكاة بشوكة لأن الامتناع قرينة الجحود أو الأسحاح، وغيرها.	ترجع الأخ عن قتالوا في التحاكم بعدم التكفير فضلاً عن التجويل، إلا أنه ما زال على قوله بتأصيل الإسلام في دار الكفر الطارئ، وأن سبب كفر الممتنعين هو قرينة الجحود الموجودة.	الرجل يعترض بشدة على عمل اللجنة، وغير صريح معنا في الكلام، فغالباً بعد الجلسة معه إما يظهر شكوى منه على أمر لم يبدئه في المجلس، أو اعتراض وكلام لم يُخبر به من قبله.
١٢	أبو الزينب التونسي (شرعي في المعسكرات)	تكفيره "العائر" على تأصيل الحازمي، وكلامه الكثير حول المعهد العالي، وتكفيره لبعض المنتهيين الجند في المعسكرات، واعتراضه على اخراجهم قبل انتهاء موعد التخرج لهم.	ترجع الرجل فيما يبدوا عن تأصيله في تكفير "العائر"، وكان أذهب الجلسة لا يتكلم، ويوضح على طريقته في التعامل مع المخالفات التي يراها وكيف يصح.	يبدوا أن الرجل بسيط وغير مثزن عقلياً والله أعلم.
١٣	أبو الأدهم وأبو النجم الأنصارين (شرايين في المعسكرات)	تهمة "تكفير العائر" على تأصيل الحازمي.	الأخوين بسيطين جداً علمياً، ولا يدرون شيئاً عن هذه المسائل أصلاً.	أصل المشكلة والله أعلم إدارية مع أمرائهم، وليس منهجياً.

١٤	أبو محمد الهاشمي (عضو مكتب البحوث والدراسات)	نسب إليه مقالات الشيعة المفضلة، من تفصيل على سائر الصحابة والطمع في معاوية.	تبرأ الرجل من كل ما نسب إليه من هذه الأقوال الخبيثة، ويبدوا أن أصوله شقية سلفية، ويبدوا عليه التواضع، وعدم المكابرة.	اختلط اسمه باسم آخر يقول هذه المقالات على اللث، وهي ثابتة، ولكن ليس هو.
١٥	أبو يرادة السوداني (مدرس بمعهد الأوزاعي)	يعتبر بالجهل في أصل الدين، ويرى أن من صرف عبادة لغير الله وهو لا يعرف أنها عبادة فهو معذور، ومثل لذلك بالذبح والنذر، ويرى أن كل شرك كفر وكل كفر شرك، ولا اختلاف بينهما.	أزعم بالتراجع عن هذه الأقوال، وعدم الخوض فيها، وكان مصراً على أقواله كثير الجدل عنها، ويبدوا أنه متأثر منهج الظاهرية (هو المنتشر بالمردان).	كان يدرس مادة الفقه والأصول في أكاديمية الأوزاعي، وبعد الدروس تفتح النقاشات والأسئلة المنهجية.
١٦	أبو ميسرة التونسي (شرعي في المعسكرات)	كان يكفر العائر مطلقاً وقبل قيام الحجة، على تأصيل الحازمي.	أزعم بالالتزم الفاسد من هذا القول وهو التسلسل في التكفير فلم يلتزمه، ومن ثم أزم بالتراجع عنه؟	كان يدرس في المعسكرات الشرعية، وأصل المشكلة والله أعلم هي لراعات قديمة بينه وبين أبي حمزة الكردي، أيلم تل أبض.
١٧	أبو حيلة التونسي (شرعي في المعسكرات)	نسب إليه تكفير العائر مطلقاً وقبل قيام الحجة، على تأصيل الحازمي.	الرجل يبدوا أنه لم يخوض في هذه المسائل أصلاً بل كان بعيداً عن الساحة في فترة التجانب الحاصل (كان في ريف حمص المحاصر لكثير من سنتين)، والرجل مهذب جداً ويبدوا عليه رجاحة العقل والائتران والحرص على وحدة الجماعة.	—
١٨	أبو معاذ التونسي (لجنة المظالم المركزية)	كان أحد أعضاء مكتب البحوث في فترة كتلية بحث جهمي بعنوان (النهج والجزر عن مقولة الأصل في الناس الكفر) وأصل فيه تركه تكفير كل أهل القبلة، وينسب تلك لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولم يبت الرسالة إليه.	تبين أن المكتب لأبي الحسن التونسي، وقد كتبه في فترة وجود أبي معاذ في المكتب، وأطلعه عليه، فلم يقره، وإن كان يبدوا أن عدم الإقرار لمثل هذه الرسالة فيه نوع لين في المسائل المنهجية.	



١	أبو معاذ المصري (نائب أمير ديوان الدعوة والمساجد)	ضمن اللقاءات بعصوم الشرعيين في الدولة مع وجود بعض المقالات الغير ثبوتية عنه، والتي ثبتت في هذا اللقاء، وثبت أكثر منها مما لم يكن متصوراً في لقاء آخر بعده	عنده شبهات كثيرة في مسائل التحاكم، فيذهب إلى الإمام مالكه أجاز التحاكم لدين النصرانية للمسلمين، واستدل بكلام لا يتصور لمطالب علمان يفهم فهمه منه، وكذلك لا يكثر المتوقف في النصاري في مصر إلا بعد أن يبلغه النص وهذا أخطر ما قال	الرجل له تأثير قوي على أبي الحسن الجزراوي (أمير الديوان) لضعف شخصية أبي الحسن، ومنه انتشر ما رأيناه من طوام داخل الديوان.
٢	أبو يحيى التونسي (مسؤول المعاهد في الشام وبعد الجلسة نقل كشرعي للمعسكرات)	كان يدرس كتاب (المختصر المئين)، وهو كتاب مليء بالغلطات والكفريات والطوام التي لا يقبلها موجد، كتبت من يكثر المنتهجين والمحامين للمطراحيين، وغيرها من المصائب	الرجل معتد جداً بنفسه، ويظهر أنه يعرف كل شيء، ويعلم تماماً ما تريده الدولة وعقيدتها، ويقول أنه يدرس الكتاب وينبه على الأخطاء الموجودة به، وهم أن الصواب في الكتاب آلا من	من وقت الجبهة وهو يدرس في المعسكرات هذه الكتب وامثالها إلى أن منعتها الدولة قبيل الجلوس معه بمدة يسيرة

٢	أم المظفر النمشقية (مديرة معهد ذات العاملين السوري)	الكلام الفلسفي المنطقي العقلاني في المسائل الشرعية، واستخدامها لألفاظ الحدائين، وعدم تكفيرها لرؤوس الكفر وعلماهم كمرسي وأردوغان ومصطفى البغي، وتأثرها بكلام الأشاعرة في بعض المسائل	الأخت متكررة جداً، ولا تريد أن ينهاهها أحد أو يرأسها في مجالها، وتكذب أحياناً، وينبغي أن تمتنع من تقليد أي إمارة في هذا الباب، ومتابعها أولاً بأول	بلغنا شهادات موثوقة عن كل ما نسب إليها وتكرره هي
٣	أبو طلحة المجازي (عضو شرعي في لجنة والتي حزب)	تكفيره "العائز" على تصويل الحارمي، والغلو في التكفير، وإثارة الفتن	الرجل متواضع جداً ومهذب جداً، وكان يقول لتصويل الحارمي إلا أنه لم يكن يلتزم بأوامره الفاسدة، وتراجع عنه بكل تواضع، واللتزم بكل ما قلناه له	بلغنا فيه أكثر من شكوى من أكثر من جهة، خصوصاً بعد جلستنا معه، ولم يثبت منها أي شيء وكلها كيدية، باعثها الحسد والخيرة
٤	أبو المثني القرشي (شرعي في المعسكرات)	تهمته بالغلو من قبل أبي قدامة المصري (أمير المكتب الشرعي للمعسكرات حينها)، وأنه يكثر العائز	تبين أن أبو قدامة لم يجلس مع الأخ أصلاً ولم يسمع منه شيء، وإنما سمع عنه، والرجل بسيط جداً علمياً، ويندوا عليه الخلق والسمت الطيب	يندوا أن سبب المشكلة إداري بحت
٥	أبو صبر المصري (قاضي دمشق وحمص)	شكوى رفعتها أحد الإخوة عليه من ولاية الخيرة، حول مجلس كانوا فيه وتكلموا في عقيدة شرعية الدولة، وأن الحرافهم العقدي هو السبب في التراجمت الأخيرة للدولة على الجبهات، وغيره	الرجل يقول بتكفير العائز على تصويل الحارمي، ولزم بالتراجع لوجود التوازم الفاسدة لهذا القول فاضطرب وسكت، ويندوا عليه عدم الاقتناع بالتراجع	الرجل هامض جداً، ويندوا عليه الثقة والهدوء الشديدين، وهذه نصيب من العلم والقراءات العشر
٦	أبو الفداء التونسي (ديوان التعليم مركز الخير)	ذكر في نفس الشكوى ضد أبو صبر المصري، ونفس المسائل تقريباً، إلا أن هناك عليه شكوى أخرى غيرها في مسألة تكفير العائز	الرجل متعصب وقديم، ويعرفه وكان مع الحاج عبد الناصر ويزكيه، إلا أن هذه مؤاذات على بعض الشرعيين، وهي مؤاذات صحيحة أو أقلها أنها معتبرة	يحب التتريس ونراه يصلح له، وهذه نصيب من الفهم والعلم والقيادة
٧	أبو عبد الرحمن المدني (المكتب الشرعي لديوان الجند)	نسب إليه إقرار نشر كتب ورسائل لبعض الشرعيين، وجد فيها كثير من المخالفات الشرعية والمنهجية، ومناقشة بعض الغلاة ورفع التقارير عنهم بطريقة غير متعصبة منهجياً	الرجل لا يفهم هذه المسائل (تكفير العائز والمتوقف وغيرها) وهو ذهري أكثر منه طالب علم، بل هو بسيط جداً حمياً	—

٢٦	أبو عبد الرحمن المدني (المكتب الشرعي لديوان الجند)	نسب إليه إقرار نشر كتب ورسائل لبعض الشرعيين، وجد فيها كثير من المخالفات الشرعية والمنهجية، ومناقشة بعض الغلاة ورفع التقارير عنهم بطريقة غير منضبطة منهجياً.	الرجل لا يفهم هذه المسائل (تكفير العائز والمتوقف وغيرها) وهو دعوي أكثر منه طالب علم، بل هو بسيط جداً علمياً.	—
٢٧	أبو حيسى المصري (دعوي في الباب)	نسب إليه كثير من الأقوال الباطلة، كعدم تكفير المتوقف في تكفير بشار وجنده، ونسبة الغلو إلى أحد الإخوة بسبب أنه يكفر ابن باز وابن عثيمين والألباني، وبسبب أنه يتحرى في الصلاة في مصر.	الرجل مليء بشبهات المرجنة في مسائل التكفير، ويتظاهر بأنه لا يعرف شيئاً	الرجل صاحب فتنة.
٢٨	أبو مروان المصري (أمير كتبية سيف الدولة)	نسب إليه تجويز التحاكم لاسترداد الحقوق، وعدم تكفير المنتخبين، وعدم تكفير الجبهة بأعيانهم، وتبديع من يكفر الكافر.	الرجل مليء بشبهات المرجنة في مسائل التكفير، ويقول أنه صدم بمنهج الدولة من الأستاذ زيد العراقي، ضد إخباره بأن الدولة تكفر المتحاكم للطاعوث مطلقاً، وأنها تكفر من لم يكفر الكافر بعد	يبدوا أنه مستاء جداً مما عرّف به من منهج الدولة، وقد أقر بعد ذلك بشهادة بعض الإخوة، أنه لا يوافق على هذا الكلام

٢٩	أبو همام التونسي	نسب إليه عدم تكفير المتحاكمين للطاعوث، وعدم تكفير جبهة النصرة، وتضليل من يكفر الظواهري والقاعدة، وغيرها من المسائل العظيمة.	أقر بكل ما نسب إليه تقريباً، ونوقش فيه وعرض عليه البيان وناقشه إلى أن فهمه وأقره على زعمه، وانتهت الجلسة بالاتفاق حول هذه المسائل.	وأنه كلام يمثل قائله فقط.
			الرجل يكذب ويدافع ويتقي ولا يظهر حقيقته، وقال عن البيان بعد أن أقره أنه يكفر به، وأنه اتقانا في المجلس وألنا أفراح الحارمي، وغيرها.	